

## إعتماد الزراعة الحديثة للفصل بين إشكاليتي الأمن الغذائي والفقر في العالم العربي

\* د. درحون هلال، جامعة البليدة، الجزائر.

\*\* نساب عائشة، جامعة البليدة، الجزائر.

## ملخص:

يعاني الوطن العربي أجمع من مشكل الفقر، الأمر الذي صاحبه تبعية للدول خارج النطاق العربي، من أجل سد العجز في تلبية طلبات أبناء هذا الوطن، إذ تعتبر أسباب الفقر بالعالم العربي متعددة ومتشعبة، فقد نجد النمو الديمغرافي السريع، والتوزيع غير الطبيعي بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية وغيرها، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية. وهي أسباب تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج الغذائي.

ومن هنا فإن حل مشكل نقص التغذية في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي. فبالوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، وإتباع أساليب الزراعة الحديثة يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى وزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء ومنه القضاء على الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الزراعة الحديثة، الأمن الغذائي، الأمن الغذائي العربي المستدام.

**Abstract**

Suffers the Arab world the whole of the problem of poverty, which is accompanied by the subordination of nations outside the Arab-scale, in order to plug in to meet the people of this country requests, as is the reasons for the lack of Arab food security multiple and complex, we may find rapid demographic growth, and the distribution is not normal between rural and urban areas, and the scarcity or limited natural and financial and other resources, and lack of attention to agriculture within the development plans. It causes affecting directly or indirectly on food production.

Hence, the solution to the food problem in the Arab world will only be achieved through the optimal exploitation of what is available from the economic and human resources at the national and national level. Expansion agricultural investment in the product and control the development of agricultural technology, and follow modern farming methods can increase the productivity of Arab agriculture in line with the increase taking place in the demand for food, and elimination of poverty .

**Key words:** Poverty, modern agriculture, food security, sustainable Arab food security.

\* [derahilal@yahoo.fr](mailto:derahilal@yahoo.fr)

\*\* [ness90ab@gmail.com](mailto:ness90ab@gmail.com)

## مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليها، وخاصة الدين الإسلامي من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة له.

وعليه استقطبت مسألة الأمن الغذائي اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة وتعتبر أسباب انعدام الأمن الغذائي العربي متعددة ومتشعبة، فقد نجد النمو الديمغرافي السريع، والتوزيع غير الطبيعي بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية وغيرها، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية، وعدم الاهتمام بالأساليب الزراعية الحديثة وهي أسباب تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج الغذائي.

**والسؤال الذي يطرح هنا: كيف يمكن أن تساهم أساليب الزراعة الحديثة في الفصل بين إشكاليتي الأمن الغذائي والفقير داخل الوطن العربي؟**

**أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من خلال الأهمية التي يحتلها موضوع الأمن الغذائي في القضاء على الفقر، وخاصة بالوطن العربي، حيث يعتبر أحد العوامل المؤثرة على سلامة اقتصادياته، وأهمية الزراعة الحديثة بأساليبها المختلفة في تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام، هذا وما تلعبه الزراعة الحديثة في تحقيق إنتاج زراعي معتبر يمكن الاعتماد عليه في تلبية احتياجات الدول العربية من الغذاء **أهداف البحث:** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على ملامح الفقر والأمن الغذائي العربي، كما نحاول التطرق لبعض الطرق الحديثة في الزراعة ومدى مساهمتها في تحقيق أمن عربي مستدام يقضي على مشكل الفقر، وهذا من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول:** إشكالية الفقر ولامح الأزمة بالعالم العربي

**المحور الثاني:** إشكالية الأمن الغذائي ولامح الأزمة الغذائية العربية

**المحور الثالث:** الزراعة الحديثة إنطلاقة لتحقيق أمن غذائي عربي مستدام من أجل القضاء على الفقر.

**المحور الأول:** إشكالية الفقر ولامح الأزمة بالعالم العربي

لقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة وطرق التعامل معها حديثا، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، كثر الحديث عن هذه الظاهرة في أديبات الأمم المتحدة، وجعلها قضية عالمية، حيث تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر على مستوى البلدان وكذلك الأفراد.

**I/ تعريف الفقر:** يمكن تعريف الفقر لغة بالنقص والحاجة، فالفرد لا يكون فقيرا إلى شيء ما إلا إذا كان في حاجة إليه لعدم توفره أو نقصانه دون الحاجة. أما المعنى الذي بواسطته يتمكن الإنسان من تلبية حاجاته من مأكلا وملبس ومسكن... الخ.<sup>1</sup>

ولقد صدر منشور في الأمم المتحدة في مارس 1999 تعرض للصور والأشكال التي يتخذها الفقر والتي تتضمن انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق. ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة ومحدودية التعليم، وغيره من الخدمات الأساسية. وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن غير المناسب، وعدم وجود الأمن. إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية.<sup>2</sup>

ورغم أن المفهوم الاقتصادي والاجتماعي حول هذه الظاهرة هو الشائع. إلا أن الفقر كثيرا ما يضاف إلى أشياء أخرى كفقير الدم، والفقير الذهني... الخ. ولقد تطور مفهوم الفقر في العصر الحديث، باعتباره الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى

غياب القدرة على تحقيق الحاجة، ولقد قامت الهيئات الدولية، بتحديد عتبة الفقر حسب محتوى المعيشة في كل بلد، مقدرة هذه العتبة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم، أما دون الدولار الواحد فهو علامة على الفقر المدقع<sup>3</sup>.

**II / ملامح الفقر في العالم العربي:** ويعتبر الفقر في الوطن العربي والإسلامي سمة رئيسية رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي حبا الله بها مجتمعاتنا وتنوعها بين الصناعة والزراعة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى النفط. إن الفقر بمختلف مظاهره يشكل ألما في قلب الوطن العربي الذي يصنف في مجمله ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض، وبالتالي يندرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلا في العالم، إلا أنه هناك دول غنية وأخرى فقيرة. وهذا لم يمنع من وجود فقراء داخل الدول الغنية، وفتحة قليلة فاحشة الثراء ضمن هذه الدول<sup>4</sup>، فدول العالم العربي تنقسم من حيث الثروة والفقر إلى<sup>5</sup>:

- مجموعة الأقطار النفطية الغنية: وتضم مجلس التعاون الخليجي وليبيا.

- مجموعة الأقطار متوسطة الدخل: مصر، العراق، الأردن، سوريا، المغرب، تونس والجزائر.

- مجموعة الأقطار الفقيرة: وتشمل السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا، جيبوتي وفلسطين.

**III / أسباب الفقر في الدول العربية:** تعود أسباب الفقر في الوطن العربي لعدة أسباب منها:

- وضع الحرب الذي عاشه الوطن العربي برمته، أو جزء منه خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الخوف من الحروب قد برر مستويات عالية للغاية من الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية المدنية، والاستثمار المنتج.

- النمو السكاني، ففي الدول العربية أعلى معدلات نمو سكاني في العالم، ويؤثر نمو السكان على توزيع الأرض ( في حالة عدم توفر الظروف الملائمة )، فهي ليست مشكلة في حد ذاتها، ويفرض ضغوطا على الانفاق الاجتماعي.

وتؤثر الاتجاهات الاقتصادية على الفقر من خلال الأسواق، وأهمها بالنسبة للفقراء سوق العمل وأسواق السلع التي ينتجها ويستهلكها الفقراء.

- إن ضعف خصوبة الأرض، وصغر أحجام الحيازات الزراعية مسئولان أيضا عن فقر الفلاحين، إضافة إلى المستوى غير الكافي للموارد البشرية، إذ يقال بأن الفقر ناجم عن إنتاجية عمل منخفضة ( كما ذكرنا سابقا ).

- الارتفاع المتسارع في استثمار الثروة النفطية يؤدي إلى انهيار أسعار النفط وبالتالي تراجع وتيرة التنمية في الوطن العربي وهو الشيء الذي أثر على الاستثمار والأيدي العاملة<sup>6</sup>.

- الأزمات المالية تؤدي إلى تعميق الفقر، وجعل عدم مساواة الدخل أكثر سوءا وذلك بطرق عديدة هي:

- جعل النشاط الاقتصادي أكثر ضعفا.

- تغير الأسعار النسبية ( انخفاض قيمة العملة ).

- خفض الإنفاق المالي.

- معظم رأس المال الدولي يتجمع في أماكن محددة، مثل الاقتصاد الغربي والأمريكي، وهذه مشكلة كبيرة في كيفية إعادة توزيع

الأموال. كما أن حركة انتقال الأموال السريعة باتت تتحكم بها شركات محدودة في العالم التي تستحوذ على كل الودائع

- من الأسباب غير الظاهرة للعيان نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها توزيع غير عادل للأموال

- ومن أخفى عوامل التفجير للبلدان النامية التي يعتمد اقتصادها خاصة على المنتج الفلاحي، وبعض الصناعات التحويلي، الحماية الجمركية التي تمارسها البلدان الغنية في وجه صادرات البلدان النامية، وبالخصوص الدعم المالي الذي تقدمه لفلاحيها، حتى ينافس منتجهم الفلاحي صادرات تلك البلدان، وقد بلغ مقدار هذا الدعم رقما مهولا يعادل المليار دولار يوميا، فضلا عن عرقلة التبادل بين بلدان الجنوب مع بعضها البعض، وكذا التلاعب بأسعار المواد الأولية التي لا تستطيع الدول النامية التحكم فيها.<sup>8</sup>

## المحور الثاني: الأمن الغذائي وملاحم الأزمة الغذائية العربية

**I / تعريف الأمن الغذائي:** من أهم هذه التعريفات<sup>9</sup> تعريف البنك الدولي والذي يعرفه بأنه " قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة".

وقد أضاف الدكتور عوض خليفة موسى بمعهد دراسات الكوارث واللاجئين إلى هذا التعريف "أن الحصول على الطعام ينبغي أن يكون من الموارد الذاتية للدولة أو المجتمع أو الفرد. وهذا يعني أن تكون للدولة أو المجتمع أو الفرد حصانة ذاتية في حالات استجلاب الطعام من دولة أخرى إذا ما تمتعت لأي سبب من الأسباب عن بيع الطعام أو تصديره إلى الدولة التي هي في حاجة إليه".

**والأمن الغذائي**، يشير إلى توافر الطعام للفرد. حيث تعتبر الأسر مؤمنة غذائيا عندما لا تتعرض **للجوع** ولا تخاف من **الموت جوعاً**، إذ تقدر **وزارة الزراعة الأمريكية** أن حوالي 9 من كل 10 أسر أمريكية كانت مؤمنة غذائياً في 2005. وهو معيار لمواجهة الانقطاع المستقبلي أو عدم التوافر الحاد للغذاء بسبب عوامل خطر مختلفة منها الجفاف، مشكلات الشحن، نقص الوقود، عدم الاستقرار السياسي، الحروب. **والأمن الغذائي** هو إما أن ينتج البلد كل احتياجاته من الغذاء الأساسي أو يكون في استطاعته شراؤه من الخارج تحت أي من ظروف ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. ويحدث أن يصبح الأمن الغذائي غير مكفولاً وعلى الأخص في البلاد الفقيرة المعتمدة على الأمطار في إنتاج محاصيل غذائها وغذاء الماشية لديها عندما يقل المطر ويعم الجفاف، فلا تستطيع تغذية سكانها وتكون عاجزة بسبب الفقر من الاستيراد. تحدث فيها مجاعات تؤدي بحياة مئات الآلاف من الناس وربما الملايين، وتختلف أناسا ضعفاء بسبب تعرضهم خلال فترة من حياتهم بعواقب قلة الغذاء.<sup>10</sup>

عندئذ تقوم هيئات مدنية من الدول الغنية بمحاولات لمساعدة البلاد الفقيرة المصابة في إفريقيا وآسيا، ولكن تأتي تلك المعونات غالبا متأخرة بعد أن يكون قد حدث ما حدث، وتكتفي بإعانة الباقين على قيد الحياة.

### كما يمكن تعريف الأمن الغذائي انطلاقاً من مستويين كما يلي:<sup>11</sup>

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمن الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

مما سبق يمكن القول بأن مصطلح الأمن الغذائي يشمل مايلي:

- ✓ جاهزية ووجود الطعام الكافي والأمن .
- ✓ تأكيد إمكانية الحصول على الغذاء .

✓ سعر الغذاء عقلاني

وبناءً على ما سبق يمكن استنباط تعريف للأمن الغذائي يجمع بين المفهوم النسبي والمفهوم المطلق وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن الغذائي بقدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط، مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه، سواءً كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية .  
وتأتي أهمية الموارد الطبيعية الزراعية (الأراضي الزراعية والمياه)، والموارد البشرية والمالية اللازمة لاستغلالها كعوامل محددة للأمن الغذائي. وفي هذا الإطار تقسم المجتمعات إلى:<sup>12</sup>

- مجتمع يمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر فيه الموارد البشرية والمالية اللازمة لاستغلالها. ويتمتع هذا النوع من المجتمعات بأمن غذائي مستدام حيث أن كل أو معظم احتياجاته الغذائية تنتج محلياً ولا يوجد أي مهدد للأمن الغذائي من حيث ضمان تدفقه وجودته.
- مجتمع لا يملك الموارد الطبيعية الزراعية الكافية لإنتاج احتياجاته الغذائية ولكنه يمتلك الموارد المالية وبالتالي لديه القدرة على استيراد احتياجاته الغذائية من الخارج. ويتمتع هذا النوع من المجتمعات بالأمن الغذائي، على الأقل في المدى القصير، ما دام يعيش مناخاً إقليمياً ودولياً سلمياً وتعاونياً وبافتراض تمسك وتقييد المجتمع الدولي بالقيم الإنسانية وعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط وحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات.
- مجتمع يمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنه لا يملك الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها. هذا النوع من المجتمعات يفتقر إلى الأمن الغذائي في المدى القصير وربما في المدى المتوسط ويتحقق أمنه الغذائي بصورة دائمة متى ما توفرت له الموارد المالية اللازمة لاستغلال موارده الطبيعية الزراعية.
- مجتمع ليس لديه موارد طبيعية زراعية ولا يملك الموارد المالية التي تمكنه من استيراد الكميات الكافية من الغذاء وهذا النوع من المجتمعات هو الذي يعاني مشكلة مزمنة في أمنه الغذائي .

وهنالك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع تشمل:

1. نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع).
2. نسبة قيمة الانتاج الزراعي الي الناتج الزراعي المستورد.
3. نسبة قيمة المستوردات الزراعية لإجمالي الواردات.
4. نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي.
5. التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي.
6. نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.
7. متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
8. نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
9. نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

**II/ تعريف الأمن الغذائي المستدام:** ويعني أن كل أو معظم احتياجات المجتمع أو البلد الغذائية تنتج محلياً ولا يوجد أي مهدد للأمن الغذائي من حيث ضمان تدفقه وجودته، وذلك لامتلاك المجتمع أو البلد لموارد طبيعية زراعية وتوفره على موارد بشرية ومالية كافية لاستغلال تلك الموارد الطبيعية.

**III/ تعريف الأمن الغذائي العربي المستدام:** ويعني امتلاك الوطن العربي لموارد طبيعية زراعية مع توفر موارد بشرية ومالية لاستغلال تلك الموارد الطبيعية، حيث يتم إنتاج الغذاء محلياً (في البلدان العربية) ولا يوجد أي مهدد للأمن الغذائي من حيث ضمان تدفقه وجودته، طالما تملك تلك الدول الموارد الطبيعية والبشرية والمالية في آن واحد

كما يمكن تعريفه على أنه محاولة الوطن العربي تأمين الاحتياجات الغذائية لأبنائه في ظل وجود نقص حاد في الموارد الغذائية وعجز عن توفيرها مما يدفعه إلى اتخاذ سياسات محددة ومنوطة بتوفير تلك الاحتياجات للأفراد.

**I-III/ ملامح الأزمة الغذائية العربية:** بدأت المشكلة الغذائية في الوطن العربي مع بداية السبعينات، حتى أصبحت في نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي تواجهها دول المنطقة العربية، بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة لتبلغ قيمة الفجوة الغذائية حوالي 14 مليار دولار. ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع.

تعتمد أغلبية الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفتات واسعة من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية. ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية<sup>13</sup>.

وقد تطورت الأزمة الغذائية في الدول العربية تبعاً لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية. وقد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر من الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) مؤشرات زراعية عامة

| البيان   | 2008      | 2009      | 2010      | 2011      |
|--|-----------|-----------|-----------|-----------|
| الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)            | 1,998,556 | 1,735,987 | 2,004,730 | 2,365,373 |
| الناتج الزراعي (بالمليار دولار)                    | 102,527   | 114,589   | 124,419   | 132,802   |
| إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%) | 5.1       | 6.6       | 6.2       | 5.6       |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص 50,343 ( لمزيد من الإطلاع

<http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf>

يتضح من هذا الجدول تناقص مساهمة الزراعة في الناتج المحلي والذي يعتبر من مؤشرات تحديد مستوى الأمن الغذائي، من حوالي 6.6% تقريباً سنة 2009 إلى 6.2% سنة 2010، وزاد تناقصها في عام 2011 ليصبح 5.6%، كما يظهر تدهور قيمة الإنتاج الزراعي.

قد ترجع أسباب التراجع والانخفاض والتدهور إلى الربيع العربي الذي كانت له تأثيرات سلبية على الزراعة العربية، إذ أن الزراعة العربية في تلك السنوات أصبحت تعاني عجزاً كبيراً نظراً لانعدام الاستقرار السياسي، والذي يعتبر من العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي.

**II-III/ الإنتاجية الزراعية العربية:** يعتبر نمط الزراعة السائد في معظم الدول العربية العامل الرئيسي في تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية. وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر (حيث أن 95% من الزراعة مروية)، ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في معظم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب، وهي

المجموعة الأكثر أهمية سواءً من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث قيمتها الاقتصادية والغذائية وأهميتها الإستراتيجية. وللدلالة على مستوى تطور إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الإستراتيجية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى نجد أن محصول القمح وهو السلعة الغذائية الإستراتيجية الأساسية في الدول العربية من حيث مساحته، إذ يشغل عام 2011 حوالي ربع (24%) إجمالي المساحة المحصولية العربية، بإنتاج إجمالي قدره 25 مليون طن وإنتاجية متوسطة قدرها 2.4 طن لهكتار. وإذا استثنينا مصر حيث يزرع القمح مروباً بصورة كلية، يصبح متوسط الإنتاجية للدول العربية بحدود 1.5 طن هكتار.<sup>14</sup>

ويوضح الجدول رقم (2) تطور إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى. إذ يتبين أن تلك الإنتاجية لازالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وبصفة خاصة المطرية منها.

الجدول رقم (2): متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى

كغ/هكتار للفترة 1990-2011

| الدول          | الحبوب |      | القمح |      | الشعير |      | البقوليات |      | الخضروات |       | السمسم |
|----------------|--------|------|-------|------|--------|------|-----------|------|----------|-------|--------|
|                | 95-90  | 2011 | 95-90 | 2011 | 95-90  | 2011 | 95-90     | 2011 | 95-90    | 2011  | 95-90  |
| الدول العربية  | 1123   | 1644 | 1137  | 2177 | 804    | 717  | 912       | 1035 | 14133    | 20332 | 255    |
| الدول المتقدمة | 2325   | 3605 | 2258  | 3622 | 2229   | 3209 | 1428      | 2318 | 17294    | 16559 | 700    |
| الهند          | 1469   | 2526 | 1714  | 2714 | 1194   | 2020 | 358       | 505  | 8632     | 12264 | 600    |
| الصين          | 3503   | 5369 | 2527  | 4597 | 2578   | 3626 | 1890      | 2223 | 15680    | 17039 | 400    |
| العالم         | 2352   | 3398 | 2042  | 2924 | 2042   | 2582 | 531       | 760  | 13361    | 14280 | 350    |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص 62.

( <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf> )

فبالرغم من تزايد إنتاجية القمح في الدول العربية، إلا أن معدل هذا التزايد بقي متواضعاً بالمقارنة مع مختلف المناطق الأخرى ومع متوسط المعدل العالمي.

III-III / طبيعة المعوقات أمام تحقيق أمن غذائي عربي مستدام

1/ العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي العربي: لقد تدهور الوضع الغذائي في العالم، خاصة في الدول العربية، وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل:

أ/ العوامل الديمغرافية: لقد أعادت أزمة الغذاء العالمية الحالية إلى التذكير بنظرية العالم الإنجليزي توماس مالتوس الذي ولد في عام 1766م وتخصص في الاقتصاد السياسي.

حاول مالتوس أن يثبت أن سبب الفقر والجماعات في العالم هو الناس أنفسهم الذين يتكاثرون بسرعة كبيرة، في ظل موارد اقتصادية محدودة. ولهذا العالم نظرية طرحها في العام 1798 تتلخص في أن النمو السكاني في العالم يتم بموجب متواليات هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير من السلسلة الحسابية «1، 2، 4، 8، 16، 32...»، وهكذا بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء بموجب متواليات عددية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأول في المتواليات «1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8...»، وهكذا.

وقد صاغ هذا العالم نظريته التشاؤمية تلك اعتمادا على قانون اقتصادي معروف هو (قانون تناقص الغلة) ويعني هذا القانون انه كلما ازداد استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة فإن الإنتاج الإضافي يبدأ بالانخفاض. قياسا على هذا القانون في مسألة السكان هنا انه طالما أن الموارد الاقتصادية بطبيعتها نادرة ومحدودة مهما أدخلت عليها من تحسينات، أو إضافات رأسية أو أفقية فمن الطبيعي أن يأتي يوم ما لا تجد فيه الأعداد المتزايدة من السكان كفايتها الحدية من إنتاج الموارد الاقتصادية طالما تعدت نسبة النمو السكاني نسبة النمو في الناتج الزراعي<sup>15</sup>.

حيث صاحب نمو معدلات الزيادة السكانية زيادة الطلب على السلع الغذائية، مع التغير في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن إلى حرمان المناطق الريفية من الأيدي العاملة بالزراعة كما ساهم تحسن أسلوب المعيشة وانتشار الرفاهية في معظم الدول العربية وارتفاع مستوى الدخل للفرد (خاصة الدول النفطية) أدى إلى تغير نمط الاستهلاك، والتوسع العمراني على حساب المناطق الزراعية، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق<sup>16</sup>.

**ب/ العوامل الطبيعية:** ويقصد بها تلك العوامل المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية والموارد المائية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الكلية 36.2% من الأراضي الصالحة للزراعة عام 2010 ويمكن تفصيل الموارد الغذائية في الوطن العربي حيث الأراضي الزراعية وهي البالغة 197 مليون هكتار ولم يستغل الثلث منها وذلك لمحدودية المياه وضعف الاستغلال الأمثل للأراضي في السودان والعراق ومصر، وكذلك تتعرض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى عوامل تدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض التربة للانجراف بالماء والهواء وتملح الأراضي بالإضافة إلى الزحف العمراني وإقامة مشاريع شبكات الصرف كل هذا له دور كبير في ضعف قدرة التربة للانجراف بالماء والهواء وتملح أما المراعي وتبلغ مساحتها نحو 468.6 مليون هكتار في عام 2010، والغابات تمثل 92.7 مليون هكتار وهي نسبة ضئيلة لوقوع الوطن العربي في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة وتعرض الغابات الموجودة للإزالة والاستغلال التجاري الحائر والحرق والتحطيب ونقص الموارد المائية. الموارد المائية ونسبتها نادرة حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه ألف متر مكعب<sup>17</sup>.

**ويرجع تأثير العوامل الطبيعية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام إلى الأسباب التالية<sup>18</sup>**

- اعتماد أغلب الزراعات العربية على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- ندرة المياه وسوء استغلالها وهدرها، إذ يعد الوطن العربي من أقل مناطق العالم وفرة للمياه. فبينما تضم المنطقة أكثر من 4.5% من سكان العالم فإنه لا يوجد في المنطقة ما يقارب 1% من الموارد المائية العالمية المتجددة، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد حاليا من الموارد المائية حوالي 1000 متر مكعب في السنة مقابل 7000 متر مكعب للفرد في العالم كمتوسط سنوي.

**ج/ إهمال القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية:** يقودنا فشل الجهود العربية في تأمين ما يحتاجه الوطن العربي من الغذاء إلى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية في الماضي. وتنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاطم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية في الدول النامية -ومنها الدول العربية- التي تتراوح بين التنمية القائمة على التصنيع، من خلال بدائل الواردات أو إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة. فكثير من اقتصاديي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا -مع بعض الاستثناءات- رغم قول بعض الاقتصاديين إن أي ثورة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

وقد اتجه طموح أغلب الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال من أجل تحقيق التنمية، إلى التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم مما جعلها تقع في خطأ فادح هو إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية التي كانت



تعتبرها معبرا بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها من الحقبة الاستعمارية. وقد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، باعتباره قطاعا غير مولد للنمو.

ولم تكن الدول العربية أكثر حظا من باقي دول العالم الثالث، فقد اتجهت الإستراتيجيات التنموية نحو التصنيع على أساس أنه يعني التنمية، مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك على حساب القطاعات الأخرى وخصوصا الفلاحة.

وشهدت العقود الأخيرة (الثمانينات والتسعينات) خطوات متسارعة -ضمن السياسات الزراعية- نحو خصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليب دور الدولة في الإنتاج والتسويق وحل بعض المؤسسات الحكومية وتصفيتها، واقتصار دور الدولة في كثير من الأحيان على وضع الخطط ومتابعتها، والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية وتطوير مراكز البحث والإرشاد الزراعي. وقد أدت هذه السياسات إلى تحسن أداء القطاع الزراعي في هذه الدول.

وإذا كان للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها الوطن العربي، فإن أهم أسباب العجز الغذائي العربي تكمن في التوزيع غير المتوازن واللامتكافئ بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية. فقد شاءت الأقدار أن يوجد معظم الموارد الزراعية العربية -سواء المياه أو الأراضي القابلة للزراعة- في بلدان تتميز بشح مواردها المالية، كما شاءت هذه الأقدار من جهة أخرى أن تنعكس الصورة بحيث يتوافر في عدد قليل من البلدان العربية ثروة نفطية هائلة تقابلها ندرة وشح في الأراضي الصالحة للزراعة والمياه مع بعض الاستثناء.<sup>19</sup>

**د/ العوامل الاقتصادية<sup>20</sup>:** إن من بين أهم العوامل المسببة لتفاقم المشاكل المعوقة لوجود أمن غذائي مقبول هو أولا كفاية الدخل القومي وعدالة توزيعه وفق نظم تشغيل وأحور عادلة للسكان في سن العمل، بمعنى عدم وجود نسبة كبيرة من السكان لا تتوفر لهم فرص عمل كافية تؤمن إنفاقهم لتأمين حاجاتهم الأساسية من الغذاء، فالدول العربية (غير النفطية) تعاني من تدني دخلها القومي ومصدره ضعف نواتجها المحلية الإجمالية

**هـ/ العوامل التكنولوجية<sup>21</sup>:** المقصود بالتكنولوجيا هنا ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، ولقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها "أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج"، أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فلقد عرفتها على أنها "تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة"

**و/ العوامل المادية والمالية:** بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الوطن العربي إلا أن العديد من الدول العربية لا يزال حجم الاستثمارات بها ضعيفا، سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها القطاع أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديمغرافي. فمشكلة كفاءة اليد العاملة تعتبر من المعوقات التي تهدد الأمن الغذائي العربي، فأغلب سكان المناطق الريفية المزارعين غير مكونين و لا يستخدمون التكنولوجيا المتطورة في زراعتهم و تربية المواشي .

**ي/ العوامل السياسية:** إن المشاكل السياسية الراهنة، من حروب وثورات ونحوضات في العديد من الدول العربية، ما أطلق عليها بالربيع العربي، شكلت عقبة حقيقية أمام الوطن العربي لتحقيق أمنه الغذائي، فمثلا امتلاك السودان لثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية إلا أن الحرب الأهلية الدائمة في جنوبها جعلتها من الدول المتأخرة في التفكير في التنمية الزراعية، بالإضافة إلى باقي دول الوطن العربي التي تشهد مشاكل في أمنها الاجتماعي وهذا ما سيؤثر بشكل كبير على وضعها الغذائي.

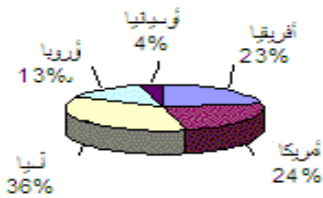
بالإضافة إلى العوامل التي تعتبر من تحديات وعوائق تحقيق الأمن الغذائي العربي نجد:

أ/ **النزوح الريفي ومشكلة التمدين:** هذه المشكلة لطالما وجدت في الوطن العربي وخاصة الدول التي تشهد عدم الاستقرار في المدن، فالجزائر مثلا مرت بالعشرية السوداء الأمر الذي أدى بسكان الأرياف إلى ترك أراضيهم والسعي إلى البحث عن الأمن والاستقرار، وبذلك تغير وضعهم من سكان منتجين ومؤمنين غذائيا إلى سكان طالبين للغذاء، وهذا ما أثر سلبا على الأمن الغذائي بالجزائر.

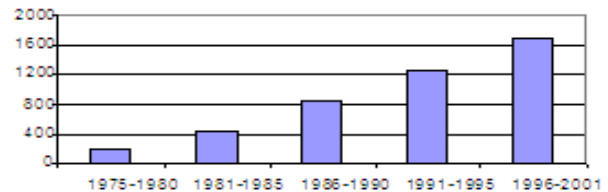
ب/ **إجحاف الطبيعة وتغير المناخ**<sup>22</sup>: إن المناخ متذبذب فطوال الزمن الجيولوجي كان متوسط الحرارة العالمية يتغير بمقدار خمس درجات مئوية عبر فترات تمتد إلى ملايين من السنين. والآن يعتقد العلماء أن حرارة سطح الأرض - التي ارتفعت بالفعل بمقدار 0,6 درجة مئوية منذ أواخر القرن الثامن عشر - ربما ترتفع ما بين 1,4 درجة مئوية إلى 5,8 درجة مئوية أثناء القرن الحادي والعشرين، ورغم وجود درجة كبيرة من عدم اليقين فإن هناك استنتاجات متسقة تظهر من مختلف عمليات محاكاة التأثيرات المقبلة على الإنتاج الزراعي بسبب تغير المناخ. فستواجه الزراعة العالمية ككل تحديات كثيرة في العقود المقبلة بسبب تدهور التربة والموارد المائية، مما يمكن أن يتفاقم بسبب تغير المناخ. وبذلك ستظهر أعباء هائلة من أجل تحقيق الأمن الغذائي للسكان المتزايدين.

ج/ **الكوارث الطبيعية المتوالية**<sup>23</sup>: قد تكون للكوارث الطبيعية تأثيرات كبيرة على الاقتصاد والأمن الغذائي، وخصوصاً بين أفقر الأسر. وفي العقود الثلاثة الأخيرة كانت هناك زيادة واضحة في عدد الحوادث الطبيعية، وفي حجم السكان المتضررين ومدى الخسائر الاقتصادية. وقد زاد عدد الكوارث بمقدار ثلاثة أمثال منذ السبعينات ولكن حالات الوفاة المبلغ عنها انخفضت بمقدار النصف تقريباً، وذلك نتيجة لتدابير الوقاية المتزايدة الفاعلية. ومن انتشار الأخطار يتبين أنها موزعة توزيعاً جغرافياً واسعاً (انظر الشكل 1). ففي الفترة 1994-2003 كانت آسيا هي أكثر القارات إصابة بالكوارث الطبيعية. وكان نحو نصف الكوارث الطبيعية البالغ عددها 650 عام 2004 يرجع إلى أعاصير رياح وإلى أحوال جوية قاسية في حين أن 80 في المائة كان يرجع إلى أخطار جيولوجية (70 زلزلاً مدمراً و10 انفجارات بركانية) الشكل رقم (1)

الكوارث الطبيعية بحسب الأقاليم 2003 - 1994



كوارث الكوارث (المتوسط السنوي) 2001-1975



المصدر: <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4968a/j4968a00.htm>

### المحور الثالث: الزراعة الحديثة إنطلاقاً لتحقيق أمن غذائي عربي من أجل القضاء على الفقر

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستدام من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية، ولمواجهة أزمة الغذاء المستقبلية في الوطن العربي وبما قد تحدثه من آثار سلبية على توفير الغذاء للمواطن فيتوجب على الدول العربية التحرك سريعاً من أجل تعزيز التعاون الزراعي العربي من خلال التوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية العربية المشتركة، والاعتماد على الزراعة الحديثة التي تساهم في تحقيق أمن غذائي عربي مستدام.

وبناء على ماسبق يمكن إبراز بعض أساليب الزراعة الحديثة كما يلي:

I/ **الزراعة المسقية (الزراعة المروية):** يقصد بالزراعة المسقية، زراعة المحاصيل التي تعتمد على الري الدائم باستخدام المياه الجوفية أو السطحية، وتسود الزراعة المروية بينات أكثر من غيرها، والبيئات التي تحتاج الري هي:

أ/ البيئات الجافة وشبه الجافة، ويستخدم الري فيها بكثافة منذ آلاف السنين وتشمل بلداناً ومناطق شاسعة مثل مصر وباكستان وسواحل بيرو وجنوب غرب آسيا، حيث تستحيل الزراعة بغير الري من الأنهار الكبرى كالنيل والسند ودجلة والفرات، أو من الآبار الجوفية.

ب/ المناطق التي تعاني من نقص كبير في المياه في بعض الفصول وبفضل مياه الري يمكن زراعة هذه المناطق في الأشهر الجافة كفصل الصيف في منطقة البحر المتوسط.

ج / بعض المناطق الرطبة التي تغطي بكميات كافية من الأمطار، إلا أن الري يستخدم فيها صمام أمان لأي جفاف يمكن أن يحدث. ويعرف هذا بالري التكميلي (الري المساند).

تعد الزراعة المروية بالرغم من محدودية رقتها والبالغة 17% من الأراضي الزراعية، ذات أهمية بالغة وذلك للاعتبارات الآتية:

- توسيع الرقعة الزراعية: فتوفر مياه الري ساهم في إضافة أراض زراعية جديدة.
- زيادة الإنتاج. فالأرض المروية يمكن أن تزرع مرتين أو ثلاث مرات في السنة، كما هو الحال بالنسبة لزراعة الأرز في شرق وجنوب آسيا، وزراعة الخضراوات في وادي الأردن.
- زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض حتى لو زرع لفصل واحد؛ لأنها ستكون بمنأى عن تقلبات الأمطار، بعكس حال الزراعة المطرية.
- توفير فرص عمل لعدد أكبر من العمال.
- توفير الإنتاج لعدد أكبر من السكان.<sup>24</sup>

وتقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية عام 2010 بحوالي 10.5 مليون هكتار يستخدم في ريها حوالي 187 مليار م<sup>3</sup> سنوياً. وتتركز الزراعة المروية في مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية، حيث يمثل مجموع المساحة المروية في هذه البلدان حوالي 85% من مجموع المساحة المروية في الدول العربية. وفي ظل تفاقم أوضاع الغذاء في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد قام العديد منها وخاصة الزراعية منها، بالتركيز على تعبئة الموارد المائية المتاحة من مياه سطحية وجوفية، واستخدام أكبر جزء منها للتوسع في الري. كما شهدت العقود الماضية إنشاء العديد من السدود في العراق والمغرب وسوريا والجزائر والسودان وتونس، ورافق ذلك توسعاً في المساحات المروية، حيث ارتفع إجمالي تلك المساحات من حوالي 9.5 مليون هكتار في عام 2000 إلى حوالي 10.5 مليون هكتار في عام 2010.

وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع في معظم الدول العربية إذ تغطي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية مقابل حوالي 15% بالرش وحوالي 10% بالتنقيط. وتتراوح كفاءة الري بالدول العربية بين 50% و60%. وتمثل عوامل ضعف كفاءة الري السطحي في عدم المعرفة في أساليب المقننات المائية، وكثرة التسرب والتبخر في الاقنية الترابية المكشوفة الذي يصل نسبة الفاقد فيها إلى حوالي 40%، بالإضافة إلى تطبيق دورات زراعية لا تضمن تحقيق عائد مرتفع من المياه، إذ يتم زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتحقق عائداً اقتصادياً منخفضاً.

وقد أثبتت بعض الدراسات في عدد من الدول العربية أن استخدام الري السطحي المحسن الذي يتمثل في القيام بوضع أقنية بلاستيكية لعزل القنوات الترابية داخل المزرعة وذلك لمنع تسرب المياه منها، أو استبدال تلك القنوات بأخرى خرسانية مفتوحة أو أنابيب بلاستيكية في حال وجود ضغط للمياه. هو الأحدى اقتصادياً بالنظر لقلّة الاستثمارات المطلوبة مقارنة باستخدام الري بالتنقيط.

ويوجه عام فإن التقنيات الحديثة بما فيها الري السطحي المحسن يمكن من رفع كفاءة الري بنسب تتراوح بين 60% و65% ، مقابل 70% و 75% للري بالرش، و 80% و 85% للري بالتنقيط. وبناء على ذلك هناك مجال كبير للاقتصاد في المياه باستخدام

تلك التقنيات يمكن تقديره وسطياً بحوالي 30% من إجمالي كميات المياه المستخدمة (56مليار م<sup>3</sup>) وهي كميات كبيرة من المياه يمكن استغلالها في رفع كثافة الزراعة المرورية بتكاليف محدودة لنقلها واستخدامها وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي<sup>25</sup>.  
والجدول الموالي يبين تطور المساحة المزروعة المطرية والمرورية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم(3): تطور المساحة المزروعة المطرية والمرورية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2010

| الفترة | المطرية | المسقية | الإجمالي(بدون مساحة الأراضي المتروكة) |
|--------|---------|---------|---------------------------------------|
| 2000   | 32998   | 9500    | 42498                                 |
| 2005   | 33104   | 10657   | 43761                                 |
| 2010   | 35000   | 10500   | 45500                                 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص50.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية حسب التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2012، إلا أنها لا زالت متأخرة عن نظيرتها المتقدمة، وذلك بسبب استفادة الدول المتقدمة من الأساليب الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في تحسين مردودية الزراعة المسقية.  
**II/ الزراعة المغطاة (الزراعة في البيوت البلاستيكية)**<sup>26</sup>: وهي إنتاج الخضروات والزهور ضمن أنفاق أو غرف بلاستيكية أو زجاجية مدفأة بالأشعة الشمسية أو المدفأة، وتؤمن بيئة محمية من التيارات الهوائية ومن الآفات الزراعية، فهي بذلك توفر أجواء اصطناعية توفر للنباتات المزروعة بها الظروف الملائمة للحصول على منتجات خارج أوقات مواسمها الطبيعية.  
وكانت أول تجربة للزراعة المغطاة خلال عامي 1954-1955 في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

وتمتاز الزراعة المغطاة عن الزراعة بالعراء بما يلي:

1. تقدم خضروات وزهور خارج مواسمها الطبيعي وفي وقت انعدامها.
2. مواصفات المنتجات جيدة، حيث أنها أنظر شكلاً وأقل تلوثاً، مما يساعد على استهلاكها بأكملها، ومما يزيد من ربح هذا النوع من الزراعة.
3. تقلل أو تمنع الخسائر التي تنتج من تغير الأحوال الجوية، لذا فهي تعتبر ضماناً ضد عوارض البيئة الطبيعية في حال توفر الإدارة الناجحة.
4. إنتاجية وحدة المساحة في الزراعة المغطاة يفوق بكثير الزراعة بالعراء.
5. يمكن تكثيف الإنتاج الزراعي بحوالي 200% من جراء استخدام التغطية الحديثة في الزراعة، مما يؤدي إلى تأمين حاجة السوق، وتصدير الفائض وبالتالي توفير العملة الصعبة.
6. زادت من الوعي الغذائي لدى الفرد من جراء تواجدها في غير أوقاتها.

وتستعمل هذه الطريقة بكثرة في معظم دول أوروبا المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، وبلاد الشرق الأوسط ذات المناخ المعتدل، وهي تعتمد في زراعة الخضروات والزهور بشكل رئيسي، وتصدر الفائض من الإنتاج إلى دول شمال أوروبا، وتقدر الزيادة السنوية في إنشاء البيوت البلاستيكية في كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا بـ 15-20% ، وقد دخلت هذه الزراعة إلى القطر العربي السوري في عام 1976 وهي الآن في تطور مستمر، وازدياد في المساحة والإنتاج، لأن المزارع أخذ يلمس فائدتها في الإنتاج الزراعي.<sup>27</sup>  
لقد بادرت دولة المغرب الأقصى في رفع مردودية مختلف المنتجات الزراعية من جراء استخدام الزراعة المسقية في إقليم زاكورة(المتواجد بالجنوب المغربي)، حيث عرفت خلال الموسم الفلاحي 2009 / 2010 ارتفاعاً محسوساً حيث وصل إنتاج الحبوب 600 ألف طن،

وكلاً الحيوانات 300 ألف طن، والتمور 42 ألف طن، والخضروات 40 ألف طن، والحناء خمسة آلاف طن، كما بلغ منتج البطيخ الأحمر 18 ألف طن، وتم تسويق 75 بالمائة من هذا الإنتاج خارج إقليم زاكورة<sup>28</sup>.

على ضوء ما سبق فإنه من الضروري على الوطن العربي رفع استخدام الزراعة المغطاة لما لها من فوائد وميزات بدل من الاعتماد على الزراعة بالعراء، تحميه من التبعية للخارج من جراء اقتناء منتوجات غذائية خارج مواسمها، نظراً للطلب الكبير عليها من طرف أبنائه.

**III/ التكثيف الزراعي** يعرف التكثيف الزراعي بأنه تكثيف العائد من استخدام الموارد. ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لذا فإن التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما. إلا أنه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي<sup>29</sup>.

### وتعتمد الدول العربية على النوعين التاليين من التوسع الزراعي:

**التوسع الأفقي:** تتمثل محاور تحسين الإنتاج الزراعي في الدول العربية في زيادة مساحة الأراضي وزيادة المساحة

المحصولية (التكثيف المحصولي) وزيادة إنتاجية وحدة المساحة في الأراضي الزراعية، ووحدة المياه في الأراضي

المروية (التوسع الرأسي) وتتيح مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة والتي تقدر بحوالي 142.5

مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و 2.5 في

المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية. ووفقاً للتقديرات فإن مساهمة المساحة

المزروعة في زياد إنتاج الحبوب في الدول العربية خلال العقدين القادمين ستكون بحدود 30% مقابل 70% لمساهمة الإنتاجية، أي أنه

سيكون لإنتاجية وحدة المساحة الدور المحوري في زيادة الإنتاج الزراعي خلال العقود القادمة، مع ملاحظة أن تطوير الإنتاجية لا يتوقف

فقط على الطاقة الإنتاجية للأرض، وإنما يتوقف أيضاً على التقانات الزراعية الحديثة وعلى كفاءة توظيف المدخلات.<sup>30</sup>

إن التوسع الأفقي بالدول العربية يشمل زراعة الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية، فمن العوائد المنتظرة من التوسع الأفقي في الدول

العربية نجد خلق فرص عمل جديدة ودائمة، وتحسين التوزيع الجغرافي للسكان بالإضافة إلى تحقيق أمن غذائي عربي مستدام في ظل الهيمنة

والتبعية للدول خارج الوطن العربي.

**التوسع الرأسي:** يعتبر تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة هو الأقرب منالاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة

الواسعة الانتشار في الدول العربية، فضلاً عن أنه أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي، وهو يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين

عادة على الاستثمارات الكبيرة وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة، إلى جانب أن التوسع الرأسي يتطلب عمالة كثيفة وفرص عمل

جديدة للتخفيف من حجم البطالة المتمركزة في الريف. وما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعاً

بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، إذ أن المحددات المناخية والبيئية على الرغم من أهميتها، لا تبرز إلا جزءاً يسيراً من ذلك القصور.

وبالرغم من هذه المحددات في بعض مناطق الزراعة المطرية، إلا أن هناك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية والرائنة والإنتاجية الممكنة أو

الكامنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة، بدليل الإنتاجية العالية التي يحققها بعض المزارعين الأكفاء، وتتراوح الإنتاجية الفعلية الحالية

للأراضي المزروعة 25-50% من طاقتها الإنتاجية الكاملة، وهذا يعني أنه بالإمكان مضاعفة الإنتاجية الحالية بمقدار 2-4 أضعاف.

وهنالك إمكانات لزيادة إنتاجية الأرض الكاملة، على الرغم من المؤثرات المناخية، والحد من تأثيراتها بتطوير التقانات وتحسين المدخلات

الزراعية، إذ أن زيادة غلة الأرض يعمل على تحسين دخل المزارع ويزيد القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية<sup>31</sup>.

إن الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في مجال التكثيف المحصولي لا بد أن تستمر وتعزز من خلال استخدام التقانات الحديثة،

والاستفادة من البحوث الزراعية، من أجل رفع مستوى التكثيف المحصولي في المنطقة العربية، وتقليص مساحات الأراضي البور ذات

الأمطار الكافية.

**IV/ استخدام التقانات الزراعية الحديثة:** تعريف التقانة (التكنولوجيا) الزراعية : هي كافة الوسائل ( سواء كانت مادية أو معلوماتية) التي يستخدمها المزارع من أجل استخدام ما هو متاح لديه في ممارسة زراعته وتطويرها. ويرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي إلى حد كبير بالتقانة الحديثة التي تتوقف بدورها على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة.

فبالرغم من أهمية التقانة الزراعية الحديثة ودورها في تحقيق أمن غذائي عربي مستدام، إلا أن الدول العربية لم توليها اهتماما، وهناك قصور كبير في الاستثمارات الموجهة للبحوث والتطوير الزراعي. وهذا ما يجعل تلك الدول بعيدة كل البعد عن الاستفادة من هذه البحوث. فاهتمام الدول العربية بالبحوث الزراعية يجعلها تخفض من مشاكل البطالة في وسط الباحثين الزراعيين المتفرغين المتخرجين من المعاهد والجامعات المتخصصة في هذا المجال. ويعود هذا الضعف إلى عدة عوامل نذكر منها:

1. نقص المؤهلين في ميدان البحوث والتطوير الزراعي.
2. عدم تخصيص أغلفة مالية لهذا المجال.
3. نقص التنسيق بين الدول العربية لدعم البحوث الزراعية.

## خاتمة

لا شك أن مكافحة الفقر هي قضية ملحة، ذلك أنه بالإضافة إلى بعدها الأخلاقي والإنساني ، فإنها أحد السبل للانطلاق إلى حياة واعدة أكثر رخاء وأمنا، والخلاص منها هو أحد سبلنا لخلق مجتمع أكثر نماء وتقدم، وبالتالي فإن محاولة الخلاص منه تعتبر عملية جد موضوعية، وتحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستدام من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية ولم تكن الأزمة الغذائية في الوطن العربي إلى حد كبير -وحتى عهد قريب- مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانيات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد، وعدم مواكبة التطورات الحديثة في الزراعة،

### فمن خلال العرض السابق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ارتفاع معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي؛
- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، وسوء تمركز السكان؛
- التحسن في مستويات الدخل خاصة في الدول النفطية؛
- عدم استغلال الأراضي الزراعية استغلالا فعليا؛
- الاعتماد بشكل واضح على الزراعة المطرية والتي تعتمد على الظروف المناخية السائدة؛
- ندرة المياه وسوء استغلال المتاحة منها.
- عدم الاستفادة من دروس الدول المتقدمة في مجال الإنتاج الزراعي؛

- بالرغم من توفر الدول العربية على موارد هائلة سواء كانت من الأراضي أو المياه إلا عدم مواكبة تلك الدول للتطورات الحديثة في الزراعة جعلها منطقة تابعة للدول المتقدمة ومنطقة انعدام أمن غذائي عربي؛
- وبناء على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:
- محاولة التوزيع الديمغرافي الحسن الذي يضمن تدفق الإنتاج الزراعي من الأرياف إلى المدن؛
- الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية .
- توفير الاستقرار السياسي: والذي يعتبر أهم عامل محدد لتمرکز السكان بين الريف والمدينة؛
- توسيع الاعتماد على الزراعة المسقية لما لها من فوائد وأهمية في زيادة الإنتاج الزراعي؛
- نظرا للمناخ المتذبذب الذي يسود بعض الدول العربية، والأخطار المهددة للمحاصيل والمنتجات الزراعية يجب الاعتماد على الزراعة المغطاة(الزراعة في البيوت البلاستيكية) لتقليل أو منع الخسائر التي تنتج من تغير الأحوال الجوية.
- إن الاهتمام بالبحوث الزراعية أمر لا بد أن لا يستهان به في المنطقة العربية، من أجل الاستفادة من التجارب الزراعية والبحوث المطورة والحديثة في هذا المجال.
- زيادة الإنتاج الزراعي كمًا وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

## قائمة بالمراجع

- <sup>1</sup>: الطيب البكوش، الفقر وحقوق الانسان، المعهد العربي لحقوق الانسان، ص1
- <sup>2</sup>: جبريل محمد، الفقر في الوطن العربي، ليبيا نموذجاً.
- <sup>3</sup> الطيب البكوش، مرجع سبق ذكره، ص1
- <sup>4</sup>: كريمة كريم، دراسات في الفقر والعملية، مصر والدول العربية، مصر، المجلس الأعلى للثقافة 2005، ص410
- <sup>5</sup>: عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص 10.
- <sup>6</sup>: جبريل محمد، مرجع سبق ذكره.
- <sup>7</sup>: امانويل بالداتش وآخرون، ماذا يحدث للفقراء خلال فترات الركود، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2001، المجلد38، العدد4، ص24
- <sup>8</sup>: الطيب البكوش، مرجع سبق ذكره، ص2.
- <sup>9</sup> عوض خليفة موسى، ورقة بعنوان: التعاون الافريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعات الإفريقية"التعاون والتداخل)، جانفي 2006، ص5
- <sup>10</sup> [http://www.marefa.org/index.php/الأمن\\_الغذائي](http://www.marefa.org/index.php/الأمن_الغذائي)
- <sup>11</sup> <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434>
- <sup>12</sup> صديق الطيب منير محمد، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 10،9
- <sup>13</sup> [http://ryarproject.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=65&Itemid=81&lang=ar](http://ryarproject.com/index.php?option=com_content&view=article&id=65&Itemid=81&lang=ar)
- <sup>14</sup> <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf> )، ص12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،
- <sup>15</sup> <http://www.resourcecrisis.com/index.php/food/435-26>
- <sup>16</sup> <http://www.resourcecrisis.com/index.php/food/338-2>
- <sup>17</sup> <http://main.omandaily.om/?p=24757>
- <sup>18</sup> <http://www.resourcecrisis.com/index.php/food/338-2>
- <sup>19</sup> نفس الموقع
- <sup>20</sup> نفس الموقع
- <sup>21</sup> محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، صص: 159، 157
- <sup>22</sup> <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4968a/j4968a00.htm>
- <sup>23</sup> نفس الموقع
- <sup>24</sup> <http://www.elearning.jo/datapool/HTML/EG11-S1-U2-C2-L3-T2.htm>
- <sup>25</sup>، ص ص 55،56. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره
- <sup>26</sup> <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=885155> (بتصرف)
- <sup>27</sup> الموقع نفسه.
- <sup>28</sup> <http://oujda-portail.net/ma/40421-.html>
- <sup>29</sup>
- [http://ryarproject.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=65&Itemid=81&lang=ar](http://ryarproject.com/index.php?option=com_content&view=article&id=65&Itemid=81&lang=ar)
- <sup>30</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص 63،64
- <sup>31</sup> نفس المرجع، ص64.